

القمة تناقش مشاريع التطوير والتحديث

الرياض الحياة - 07/03/28

تناقش القمة العربية في الرياض اليوم، مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي وستطرح على المجتمعين تقارير تفصيلية عما حققته دول عربية عدة هي: السعودية والامارات والبحرين وتونس وسورية والعراق وسلطنة عمان والكويت ومصر والمغرب واليمن، فيما امتنعت الأردن وفلسطين وقطر والصومال والسودان ولبنان وليبيا وجزر القمر وموريتانيا وجيبوتي عن تقديم تقارير.

وذكرت السعودية في تقريرها، أنها قامت بتنفيذ التطوير والتحديث في المجالات السياسية والاقتصادية، إذ تم تعديل المادتين 17 و23 من نظام مجلس الشورى لتعزيز دوره التنظيمي وتسريع آلية عمله وتوسيع صلاحياته واختصاصاته، كما تم تحقيق المزيد من التنسيق بين مجلس الشورى والوزراء، وتم تعيين وزير دولة لشؤون مجلس الشورى عضواً في مجلس الوزراء. وجاء في التقرير السعودي أن المملكة أنشأت هيئة لحقوق الانسان، وصدر مرسوم ملكي بتسمية رئيس الهيئة بمرتبة وزير، ستكون رديفاً لعمل الجمعية الوطنية لحقوق الانسان وفقاً للنظام الأساسي للحكم في المملكة ومواثيق حقوق الانسان العربية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

كما تم توسيع مجالات عمل المرأة، إذ أقر مجلس الوزراء عدداً من الاجراءات، منها استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية وإنشاء وحدات وأقسام نسائية في الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة. وتم تشكيل لجنة نسائية من مجلس الغرف وتكليف جهات عدة لوضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية تحدد الحاجات الفعلية من القوى العاملة النسائية. وتم إنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شؤون المرأة.

وصدر نظام هيئة البيعة في 19 تشرين الأول (اكتوبر) 2006، كما صدر وفق ذلك تعديل للفقرة ج من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم ليكون نصها: «تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقاً لنظام هيئة البيعة، وتضم الهيئة في عضويتها أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن وأحد أبناء كل متوفٍ لبيعة الملك من أبناء الملك المؤسس، على أن يكون مشهوداً له بالصلاح والكفاية كما تضم اثنين يعينهما الملك، أحدهما من أبنائه والآخر من أبناء ولي العهد على أن يكونا مشهوداً لهما بالصلاح والكفاية، وتعقد الهيئة اجتماعاتها في حضور ثلثي الأعضاء، وتتخذ قراراتها بالأغلبية و عبر التصويت السري ومهمتها الحفاظ على الوحدة الوطنية ومصالح الشعب، وهذا النظام يحدد كيفية التعامل مع الأوضاع المتعلقة بمبايعة الملك واختيار ولي العهد، وبالتالي تفادي حدوث أي فراغ في السلطة.

وأبلغت سورية القمة بأهم القوانين والمراسم التشريعية والتنظيمية التي صدرت من العام 2004 وحتى الآن في إطار مسيرة التحديث والتطوير. تضمنت 85 قانوناً وتعديلاً تشريعياً، لكن في المجال السياسي تضمنت حدثين فقط هما التصديق على الميثاق العربي لحقوق الانسان وذلك في 5 كانون الأول (ديسمبر) الماضي والثاني في 29 كانون الأول وهو تعديل المادة 24 من قانون الانتخابات الصادر بالمرسوم التشريعي 36 لعام 1973 وبشأن تحديد سقف الاتفاق المالي على الدعاية الانتخابية للمرشح.

وتحدثت مصر عن مسيرة التطوير والتحديث بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمشاركة في أنشطة الجمعيات وأن عام 2006 شهد تطوراً في تعاون المجلس والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وتم عقد ورشة عمل لمناقشة مقترح حذف بطاقة الديانة من بطاقة الرقم القومي شارك فيها 160 من ممثلي الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان والمفكرين، الذين يمثلون جميع طوائف المجتمع، وورشة عمل أخرى لمناقشة مقترح إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات، وذلك في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وشاركت فيها 95 جمعية أهلية ومنظمات المجتمع المدني. وتم عقد جلسة نقاشية تحت عنوان التصعيد الاسرائيلي في جنوب لبنان.

وذكر العراق في تقريره المرفوع إلى القمة، أنه شهد خلال الفترة التي أعقبت سقوط النظام السابق تطورات كبيرة وواسعة في جميع نواحي الحياة، ومنها قيام مجلس النواب بانتخاب رئيس للبلاد ورئيس للمجلس وتشكيل حكومة دستورية وأنه أرسى مبادئ تداول السلطة للمرة الأولى منذ 50 عاماً. وقال إنه لإنجاز وتحقيق ودعم مشروع الحوار والمصالحة كمشروع استراتيجي فإنه يجب الحصول على الدعم العربي والدولي والدخول في تفاعل جدي مع كل مكونات الشعب للخروج من النفق المظلم.

وأوضح أن المرأة نالت حقوقها، إذ تم استحداث وزارة شؤون المرأة بهدف رعاية المرأة في جميع المجالات وشملت التشكيلة الوزارية الحالية وزيرات للبيئة وحقوق الإنسان والإعمار والإسكان وشؤون المرأة، وبلغ عدد السيدات اللواتي تم

تعيينهن بدرجة وكيل وزارة 8 سيدات، وبدرجة مدير عام 86 سيدة، وبدرجة مستشار ومفتش عام 33 سيدة، وبدرجة خبير أو معاون مدير عام 215 سيدة، إلى جانب تعيين النساء في الوظائف الدبلوماسية والوظائف العامة الأخرى.

وقالت الإمارات إنها أجرت أول انتخابات نيابية وتم تشكيل مجلس وزراء دولة الإمارات متضمناً للمرة الأولى وزارة تعنى بشؤون المجلس الوطني الاتحادي لتقوم بدور فاعل في تفعيل دور المجلس الوطني اعتماداً على مبدأ التدرج من خلال ثلاث مراحل، الأولى انتخاب نصف أعضاء المجلس من هيئة انتخابية يعينها حكام الإمارات، والمرحلة الثانية تفعيل دور المجلس وزيادة عدد أعضائه، والمرحلة الثالثة انتخاب نصف أعضاء المجلس ضمن انتخابات عامة، يشارك فيها مواطنو الإمارات.

وأكدت تونس أن خيارات الإصلاح تركز على دعم النظام الجمهوري ومؤسساته وترسيخ دولة القانون ومبادئ الديمقراطية والتعددية والحريات والتضامن والتسامح والاعتدال والوسطية، وتؤسس هذه الخيارات لمرحلة أخرى من الحداثة للنظام الجمهوري في تونس قصد الارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة. وتم اتخاذ العديد من الإجراءات في عام 2006 والإجراءات الرائدة التي تهدف إلى تعزيز مقومات الحوار الوطني وآلياته ودعم المجتمع المدني وتطوير دور الأحزاب السياسية وتشريكها إلى جانب المنظمات الوطنية وممثلي المجتمع المدني في رسم معالم المرحلة المقبلة.